مجلة الأداء

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن مخبر رأس المال البشري والأداء

ردمد: 2773 - 3181 العدد (1)، 2020

مخبر رأس المال البشري والأداء

Human Capital and Performance Laboratory

مجلة رأس المال البشري والأداء
العدد (1)

Performance Review
Number (1)

Performance Review

The Scientific Periodical Journal

of Human Capital and Performance Laboratory

ISSN: 2773 - 3181 **Number (1),2020**

مخبر رأس المال البشري والأداء
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر3
ابراهيم سلطان شيبوط

العنوان: 2، شارع أحمد واكد، دالي ابراهيم، الجزائر.
الموقع الالكتروني: www.univ-alger3.dz/labos/hcpl
الهاتف/الفاكس: +213(0) 21.91.06.08

جامعة الجزائر3
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
مجلة الأداء

مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن مخبر رأس المال البشري والأداء
العدد (01)، 2020

جامعة الجزائر3
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
مخبر رأس المال البشري والأداء
مجلة الأداء

مجلـــــة علميـــــة دوريـــــة محكمـــــة

مدير المجلة: أ.د كيســـــرى مسعود

رئيس التحرير: د/ حسين زكريا

أعضاء هيئة التحرير:

د/مختار رحماني حكيمة
د/ جدي أسماء
د/أيت أوقاسي فتيحة
د/سكر كنزة
أ/سعيدي نبيهة

سكريتارية:

أ/علاق حنان
أ/ حميش كهينة

مقر سكريتارية المجلة:

مخبر رأس المال البشري والأداء، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير،

جامعة الجزائر3، دالي إبراهيم

البريد الالكتروني:perfreview.ua3@gmail.com

الموقع الالكتروني :./www.univ-alger3.dz/labos/hcpl

أعضاء الهيئـــة العلمـــيـــــــــــــــــــــــــــــــة	
أ.د أقاسم قادة	جامعة الجزائر 3
أ.د كيسرى مسعود	جامعة الجزائر 3
أ.د عبد الله علي	جامعة تمنراست
أ.د شبايكي سعدان	جامعة الجزائر 3
أ.د لخلف عثمان	المركز الجامعي تيبازة
أ.د بومدين يوسف	جامعة الجزائر 3
أ.د حشماوي محمد	المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي- القليعة-
أ.د براق محمد	المدرسة العليا للتجارة - القليعة-
أ.د عولمي بسمة	جامعة برج باجي مختار عنابة
أ.د كواش خالد	جامعة الجزائر 3
أ.د سويسي عبد الوهاب	جامعة بومرداس
أ.د بوزيدة حميد	جامعة بومرداس
أ.د مغاري عبد الرحمن	جامعة بومرداس
أ.د زغدار أحمد	جامعة الجزائر 3
أ.د غول فرحات	جامعة الجزائر 3
أ.د فوضيل فارس	جامعة الجزائر 3
أ.د خالفي علي	جامعة الجزائر 3
أ.د زايد مراد	جامعة الجزائر 3
أ.د يرقي حسين	جامعة المدية
أ.د مجيطنة مسعود	جامعة الجزائر 3
أ.د عيساني نور الدين	جامعة الجزائر 2
أ.د ويصال أحمد	مدير مركز دراسات الشرق الأوسط- تركيا -
أد. سكر فاطمة الزهراء	جامعة الجزائر 3
أ.د فلاح خلف علي الربيعي	جامعة المستنصرية - العراق-

أ.د حامد مولود علي الرك	جامعة صبراتة – ليبيا–
د. صافي عبد القادر	جامعة الجزائر 3
د. قديد فوزية	جامعة الجزائر 3
د. ياسف حسيبة	المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي– القليعة –
د. بلمهدي طارق	جامعة الجزائر 3
د. موهوني مليكة	جامعة الجزائر 3
د. شيهاني سهام	جامعة الجزائر 3
د. بلحمري خيرة	جامعة المدية
د. العربي نعيمة	جامعة الجزائر 3
د. بوشعير لويزة	جامعة الجزائر 3
د. طاهري بشير	جامعة الجزائر 3
د. لعراب سارة	جامعة الجزائر 3
د. رياض مريم	المركز الجامعي تيبازة
د. بونيهي مريم	المركز الجامعي تيبازة
د. زروخي فيروز	جامعة الشلف
د. بركان أسماء	المركز الجامعي تيبازة
د احمد مخلوف	جامعة الأردنية – الأردن –

مجلة الأداء
مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في
العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،
العلوم الإنسانية والقانونية
تصدر عن مخبر رأس المال البشري والأداء بجامعة الجزائر3

قواعد النشر بالمجلة

تعد مجلة الأداء هي مالكة المادة العلمية المنشورة، وتحتفظ بكافة حقوق النشر في كافة الأبحاث التي تنشر فيها. وانتقال حقوق طبع ونشر محتويات الأعداد إلى المجلة يتم وفق البنود الآتية:

- تنشر مجلة الأداء الأبحاث الاقتصادية والعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، على أن يكون البحث المقدم للنشر لم ينشر أو قدم للنشر في مجلات أو ملتقيات أخرى.
- يرسل المقال المراد نشره بالمجلة إلكترونيا إلى رئاسة التحرير مرفوقا باسم الباحث أو الباحثين ودرجاتهم العلمية، وأماكن عملهم مع ذكر البريد المهني ومخبر الانتماء، ويتم إشعارهم إلكترونيا باستلامه.
- ضرورة استخدام نمط الاقتباس والتوثيق مع الأسلوب المعتمد من قبل APA.
- يجب إعطاء الملاحظات الواردة في قالب المجلة الأهمية القصوى خلال إعداد المقال، وكل المقالات الوارد التي تخالف الشروط سترفض شكلا دون مرورها على التقييم العلمي.
- تدرج البيانات والمعلومات غير الضرورية داخل النص في الملاحق، حيث تعطي توضيحات مهمة لفهم أكثر لما ورد في المقال.
- ضرورة إدراج التعهد في آخر المقال.
- لا تقل عدد صفحات المقال يقل عن 10 صفحات.
- يصبح البحث المنشور ملكا للمجلة ولا يجوز إعادة نشره في أماكن أخرى.
- تعبر المواد المنشورة عن أراء أصحابها، ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المجلة أو الكلية.
- يمكن للمجلة أن تعدل في شكل المقالة دون المساس بمحتواها.
- يرسل المقال على البريد الإلكتروني perfreview.ua3@gmail.com

مجلة الأداء
مجلة علمية دورية محكمة
مخبر رأس المال البشري والأداء

العدد (01)، 2020

الرقم	الفهرس			الصفحة
-	**الافتتاحـــــــــــية**			7
1	عائشة سمسوم آمال تباني	جامعة الجزائر3 جامعة الجزائر3	إصلاحات الجامعة الجزائرية: بين الواقع والمأمول	20-08
2	سكر فاطمة الزهراء مغلاوي أمينة	جامعة الجزائر3 جامعة الجزائر3	تبني الإدارة الالكترونية كآلية لترقية الخدمة العمومية و تقوية علاقة الإدارة بالمواطن في الجزائر- الوكالة الوطنية للتشغيل -	39-21
3	قديد فوزية نعيمة العربي	جامعة الجزائر3 جامعة الجزائر3	أهمية التدقيق الداخلي كآلية اتخاذ القرار في المؤسسات - مؤسسة نفطال أنموذجا -	53-40
4	مغني نادية عامر مريم مفتاح حمزة	جامعة الجزائر3 جامعة الجزائر3	نظام المحاسبة العمومية في الجزائر: بين طبيعة ومتطلبات الأطر التنظيمية السارية وواقع الممارسات العملية	71-54
5	شيهاني سهام	جامعة الجزائر3	الإدارة المستدامة للسياحة البيئية في الجزائر	84-72
6	بوشعير لويزة مرزوق فاتح	جامعة الجزائر3 جامعة الجزائر3	مظاهر الاتصال التسويقي المتكامل وتطبيقاته في المؤسسات الجزائرية الخاصة	96-85

إصلاحات الجامعة الجزائرية: بين الواقع والمأمول

عائشة سمسوم*[1]، آمال تباني[2]
1جامعة الجزائر3، semssoum.aicha@univ-alger3.dz
2 جامعة الجزائر3، tebani.amel@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 20 فيفري 2020/ تاريخ القبول: 30 مارس2020/ تاريخ النشر: جوان 2020

الملخص:
مرت الجامعة الجزائرية منذ الستينات وحتى يومنا هذا بمجموعة من التطورات تعكس جهودها المبذولة لتحقيق التقدم والرقي في ظل الديناميكية المستمرة لمحيطها الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي على حد سواء، والدليل على ذلك الإصلاحات التي عرفها قطاع التعليم العالي على غرار الإصلاح الشامل سنة 1971.

وقد اهتمت هذه الدراسة بالإصلاح الذي عرفته الجامعة الجزائرية والمتمثل في تبني نظام ل. م. د (ليسانس ـــ ماستر ـــ دكتوراه)، والهدف الأساسي من ذلك هو الوقوف على أهم الصعوبات التي واجهت ولا تزال تواجه تطبيق هذا النظام في ضوء عدة متغيرات أهمها الهيكل والتجهيزات، البرامج، التأطير، التسيير والتمويل.

الكلمات المفتاحية:الجامعة الجزائرية ؛التعليم العالي ؛ـ الإصلاح الجامعي ؛ نظام ل. م. د.
تصنيف JEL : L32، I23.

Abstract:
Maritime transport is facing a new stage of liberalization and deregulation which forms a new distribution and storage network for products and services.
Shipping companies and port operators come together both at the business level and at the geographic level.
This increased concentration leads the ports to redefine their competences. New functions and greater integration of logistics operations with other modes of transport are helping to transform territorial economies.
The purpose of this article is to highlight the impact of its developments on new governance trajectories and partnerships between public and private actors in Europe and Latin America.
Keywords: Maritime transport ; Port governance, port operators.

1. مقدمة

عرفت الجامعة الجزائرية خلال تطورها مسارا إصلاحيا جذريا لاسيما في السنوات الأخيرة وذلك مع إقرار انتهاجها لنظام التعليم الجامعي العالمي ل. م. د (ليسانس ـــ ماستر ـــ دكتوراه)، الذي تسعى الجهات الوصية من خلاله إلى إدخال الجامعة الجزائرية في عهد الانفتاح والعصرنة، إضافة إلى مجموعة من الأهداف التي حددتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي ستناولها بالتفصيل في هذه الورقة البحثية موضحين الإطار المفاهيمي للجامعة الجزائرية ومختلف أدوارها، أسباب تبنيها لنظام ل. م. د، ومختلف الصعوبات والتحديات التي تواجهها في سبيل تطبيق هذا النظام الذي من شأنه تقليص الهوة بين الجامعة الجزائرية والواقع الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والثقافي، إضافة إلى تمكينها من الاستجابة بفعالية للتحديات التي فرضها التطور المتسارع وغير المسبوق للتكنولوجيات الحديثة وظاهرة عولمة الاقتصاد والاتصال.

* سمسوم عائشة، الإيميل المرسل منه: semssoum.aicha@yahoo.fr

فنحن بذلك سنحاول معرفة واقع تطبيق نظام ل. م. د في الجامعة الجزائرية مقارنة بالأهداف المرجوة منه في ظل التحديات التي يواجهها قطاع التعليم العالي في الجزائر على الصعيدين الوطني والدولي.

2. الجامعة الجزائرية: المفهوم وتعدد الأدوار

1.2 تعريف الجامعة الجزائرية: من المتّفق عليه أنّ التنمية الشاملة تتطلب تضافر جهود القطاع العام والقطاع الخاص والجامعات، ولكن المسؤولية الأساسية تقع على هذه الأخيرة لأنّها الأداة الأهم والأكثر فاعلية في العملية التنموية، فعليها يقع عبء تطوير أجهزة الدولة والقطاع الخاص والتعليم بشكل عام، وتوجيه نشاط هذه الأجهزة للوجهة التي تخدم أهداف التنمية البشرية الشاملة. (رزوق، 2004، صفحة 158)

ولهذا نجد بأن المشرّع الجزائري، إيمانا منه بالأهميّة البالغة للجامعة، اعتبرها "مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تساهم في تعميم العلم ونشر المعارف، وإعدادها، وتطويرها، وتكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد مجّانا". (المرسوم رقم 83-544، 1983، صفحة 12)

فالجامعة الجزائرية هي عبارة عن مؤسسة علمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تنظّم في صورة كليات وأقسام و/أو معاهد، وتضمن التكوين لمستوى التدرج وما بعد التدرج، وتهتم بنشاط البحث والتطوير من خلال فرق ومخابر البحث، ولا تكون الجامعات إلاّ تحت وصاية وزارة التعليم العالي.

2.2 مبادئ الجامعة الجزائرية: يستند النظام الجامعي في الجزائر إلى عامل الإنجاز من جهة، وعامل الشرعية من جهة أخرى، وهو نظام ينطلق من فرضية مؤداها أن المطالب النابعة من بيئة الجامعة ظرفية ومتغيرة يتكفل الزمن بحلها، مقابل التّركيز على نموذج جامعي يتطابق ومبادئ مشروع مجتمع اشتراكي ويمكن تلخيص هذه المبادئ في النشاطات التالية:

- ديمقراطية التعليم الجامعي ومجانيته: أي تمكين كل طالب علم جزائري، غنيا كان أم فقيرا، من مقعد بيداغوجي بالجامعة على حساب الدولة، أي أنّها تصرف له منحة دراسية طوال المدة التي يقضيها في الجامعة.
- جزأرة♦ هيئة التدريس الجامعي، والمناهج والهياكل القاعدية.
- استيعاب كل طالب جامعي مهما كان مستواه، للتقليل من مستويات التسرب الجامعي.
- تعريب المواد الدراسية مع الانفتاح على اللغات الأجنبية.

تجدر الإشارة إلى أن هذه المبادئ أفرزت إشكالية تكلفة الطالب الجامعي المتمثلة في مصاريف الدراسة والإعداد الجامعي المقدّرة بدلالة أسعار المواد المستخدمة، والتجهيزات، والمرافق في مختلف الأقسام، إضافة إلى مصاريف الإقامة والنقل والتغذية والترفيه... والتي يدفع فيها الطالب مبالغ رمزية من المنحة المالية المقدّمة إليه من قبل الدولة، وهذا في ظل ارتفاع معدلات النمو السنوية في عدد الطلاب الجدد من جهة، وما تتعرض له ميزانية

♦ الجزأرة و يقابلها " Algérianisation " ، وهو مفهوم فرنسي يعني إحلال العنصر الجزائري محل المدرّس الأجنبي.

الجامعة من إجراءات التقييد بفضل ظروف اقتصادية مزمنة من جهة أخرى. (ساقور، 2002، صفحة 103)

3.2 مهام الجامعة الجزائرية: إنّ تغيرات المجتمع والتطوّرات المستمرّة التي يشهدها، جعلت الجامعات ساحة لإبداع المعارف الجديدة بعدما كانت مجرّد أداة لتوصيل الثقافة القائمة، فصارت بذلك نموذجا لمؤسسات تسخّر طاقاتها لخدمة المجتمع وتنميته في الجانبين التقني والعلمي. ويتّضح ذلك في المادة (4) من المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرّخ في 23 أوت 2003، والمحدّد لمهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، فالجامعة وفقا لهذه المادة "تتولّى مهام التكوين العالي، والبحث العلمي، والتطوير التكنولوجي". والمقصود بذلك يوضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مهام الجامعة الجزائرية

مهام الجامعة	
في مجال التكوين العالي	**في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي**
- تكوين الإطارات الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد. - تلقين الطلبة مناهج البحث وترقية بالبحث وفي سبيل البحث. - المساهمة في إنتاج ونشر معمم للعلم والمعارف وتحصيلها وتطويرها. - المشاركة في التكوين المتواصل.	- المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. - ترقية الثقافة الوطنية ونشرها. - المشاركة في دعم القدرات العلمية الوطنية. - تثمين نتائج البحث ونشر الإعلام العلمي والتقني. - المشاركة ضمن الأسرة العلمية والثقافية الدولية في تبادل المعارف وإثرائها.

المصدر: المادتين 05-06 من المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرّخ في 23 أوت 2003 والمحدّد لمهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها.

وبالتالي، نستنتج بأنّ الجامعة الجزائرية في الوقت الحاضر، أصبحت ذات وظيفة مزدوجة يمكن تحديدها في ثلاث نقاط هي: - التعليم وإعداد المتخصّصين في المهن العالية التي يحتاجها المجتمع.

- توفير المناخ الملائم للبحث العلمي والقيام به.
- تقديم الخدمات العامّة للمجتمع.

وعلى العموم، ما يلاحظ على المؤسسات الجامعية الجزائرية اليوم أنّها تحوّلت إلى مؤسّسات تعليم ثانوي كبيرة، فكلّ ولاية أصبحت بها جامعة، بحيث أنّ هذه الجامعة غالبا ما تسعى إلى فتح أكبر عدد ممكن من التخصّصات الدراسية بها قصد تلبية جميع رغبات أبناء تلك الولاية على مستواها، والحد من هجرتهم إلى ولايات أخرى. (زروقي، 2006، صفحة 58)

4.2 دور الجامعة في التنمية البشرية وسوق العمل: إن التعليم العالي هو عملية صناعة لأجيال المستقبل، واستثمار هذا النوع من الصناعة هو أفضل أنواع الاستثمار وأكثرها فائدة لأن المؤسسات التعليمية تعمل على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في كافة المجالات.

ويختلف دور الجامعة في هذا المجال من بيئة إلى أخرى، فالجامعات في الدول المتقدمة على سبيل المثال والموجودة في بيئة صناعية تهتم بالتخصصات الصناعية، والجامعات الموجودة في بيئة زراعية تهتم بتخصصات وبحوث تهتم بتحسين المجال الزراعي، وهذا ما يدل على أهمية ما يمكن للجامعات أن تفعله في تطوير المجتمع على مختلف الأصعدة، وما

يمكن أن تفعله للبيئة التي تكون فيها، فضلا عن قدرتها على التنافس الذي يمكن أن تحدثه إضافة إلى إمكانية قيادتها للتغيير الاجتماعي والتنوع.

من هنا يمكن القول بأن مهمة الجامعة ليس في مجال التدريس والبحث العلمي فحسب، بل تستند على أهمية الجامعة ودورها في المجتمع وإخراج قيادات وكوادر جديدة، ولكي تقوم الجامعة بدور أفضل في خدمة المجتمع لابد لإدارتها أن تضع تصور واضح المعالم حول كيفية تلبية حاجات الفرد والمجتمع والتفكير في البرامج التي تقدمها من خلال الأقسام المختلفة، وهذا يقودنا إلى متطلبات وحاجات السوق التي تشكل جزءا أساسيا وحاسما من متطلبات تنمية المجتمع الذي يسعى باستمرار للتفاعل مع عالم يتغير وتتبدل حاجاته وأدواته وأساليبه وآلياته بشكل متسارع.

وعليه فإن دور الجامعة في أسواق العمل وفي المجتمع ككل ليس فقط بإعداد الطالب الإعداد السليم ليكون مواطنا صالحا خادما لوطنه بالشكل الأمثل وليكون منافسا رابحا في أسواق العمل، إنما يجعل البحث العلمي الذي تنجزه مراكز ومؤسسات التعليم العالي مدخلا لتنمية المجتمع سياسيا وتربويا واقتصاديا واجتماعيا، بالإضافة إلى تنشيط الآليات النوعية الضرورية لأسواق العمل من أجل تمكينها من تحديث بناها الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية...

وعلى هذا الأساس فإن تعزيز جودة التعليم يشكل هاجسا عند النظام السياسي، كما هو هاجس للجامعات والجهات ذات العلاقة في المجتمع، مما دفع إلى تنامي أهمية التعليم وتفعيل دوره من خلال إعداد نظام يحقق الجودة، وهذا يتطلب طبعا تغير الأسس التقليدية التي يرتكز عليها التعليم العالي، ويتطلب استجابة للمتغيرات والحاجات البشرية من خلال استحداث برامج جديدة ومرنة تلبي متطلبات تطوير ومهارات الموارد البشرية وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية وكذلك المتغيرات في سوق العمل، مما يجعل التعليم العالي قادرا على التأثير الجدي في المجتمع عبر تطوير العمل البحثي وتكوين المعرفة وإنتاجها ثم نقلها إلى المجتمع لكي تصب في خدمة الإنسان والمواطن والوطن والأمة.

فالترابط العضوي بين التعليم العالي وسوق العمل هو معيار نجاح مشروع إعادة تنظيم التعليم العالي، والذي من شأنه حل الصراعات التي قد تنتج بسبب الحصول على الشهادات الجامعية ثم الانضمام إلى البطالة في المجتمع ليكون هذا الإنتاج يسهم في معاناة المجتمع بدلا من ازدهاره، وهو ما يقودنا لدراسة مسار تطور التعليم الجامعي في الجزائر في المحور التالي.

3. تطور التعليم الجامعي في الجزائر: لقد مرّت الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بعدّة مراحل برزت من خلال مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والبيداغوجية التي تم انتهاجها من قبل الجهات الوصية بالجامعة بغية تكييفها مع المحيط الوطني والدولي، وتمكينها من أداء وظائفها الموكلة إليها بكلّ كفاءة وفعالية. ويمكننا إيجازها من خلال السرد التالي:

3.1 مرحلة ما قبل الاستقلال: أنشأت جامعة الجزائر سنة 1909 من طرف الاستعمار الفرنسي، وقد مهّد لتكوينها ونشأتها مرسوم 04 أوت 1857 الذي تأسّست بموجبه المدرسة التحضيرية للطب والصيدلة، كما عمل قانون ديسمبر 1879 على إنشاء 4 مدارس كبرى

هي: **"مدرسة الطب والصيدلة، مدرسة العلوم والفيزياء، مدرسة الآداب والحقوق، ومدرسة العلوم الاقتصادية".** (تركي، 1983، صفحة 146)

وما يميّز البحث الجامعي في هذه المرحلة هو تمركزه في الجامعة الوحيدة بالجزائر العاصمة والتي كانت تضم آنذاك مجموعة معاهد مثل: معهد الدراسات الشرقية المنشأ عام 1933، معهد البحوث الصحراوية عام 1937، تلاه معهد الدراسات الفلسفية عام 1952 ومعهد الدراسات العرقية عام 1956.

بالإضافة إلى المعاهد السابقة، فقد وجدت هيئات بحثية أخرى تابعة لجامعة الجزائر من بينها: معهد أمراض العين، والمحطّة المختصّة في حيوانات البحر التي تحوّلت فيما بعد إلى معهد المحيطات، وكذلك المرصد الفلكي ومعهد الطاقة الشمسية، وأخيرا معهد الدراسات النووية. هذا الأخير ارتبط بالبرنامج النووي الفرنسي الذي كان يهدف إلى التحكم النووي وإجراء التجارب في الصحراء.

وما يمكن ملاحظته أنّ مؤسسات البحث الجامعي كانت متمركزة في الجزائر العاصمة، ومرتبطة عضويا بالمؤسسات الأم بفرنسا، وهي نتيجة للتطور والتقدم البحثي الفرنسي. (بن أعراب، 2003، صفحة 171)

3.2 الجامعة الجزائرية غداة الاستقلال (1962-1970): شكّلت الجامعة طوال فترة الستينات امتدادا للجامعة الفرنسية في تنظيمها الإداري والبيداغوجي وكذلك طرق ومحتويات التدريس، واللغة المستعملة في التدريس، وحتّى في التأطير الذي كان في غالبيته يتكوّن من المتعاونين الأجانب.

ونتيجة لهذا الامتداد للجامعة الفرنسية، كانت فرنسا وإلى غاية 1969 تعترف بمعظم الشهادات التي تمنحها الجامعة الجزائرية. وقد بلغ عدد الطلبة الجامعيين في السنة الدراسية 1962-1963 حوالي 3718 طالبا وانتقل هذا العدد في السنة الدراسية 1968-1969 إلى 13236 طالبا، وهذا يعتبر عددا قليلا أمام الحاجة الكبيرة للإطارات التي كانت تحتاجها البلاد للبناء والتنمية. (غلام الله، 2004)

وفي جانب الإصلاحات يمكن القول بأنّ الجامعة الجزائرية في هذه المرحلة لم تعرف أيّ إصلاحات من ناحية الهياكل التنظيمية والتسييرية بل بقيت على النظام الاستعماري إداريا، وحتّى من ناحية المحتويات التعليمية والبيداغوجية يمكن القول أنّ الجامعة الجزائرية أصبحت تحت وصاية الدولة قانونيا فقط، ورغم الطلبات التي كانت تأتي من كل الجهات، حاولت الدولة الجزائرية الالتزام بسياسة عدم التدخّل، إذ بقيت جامعة الجزائر تسير وفق المعايير الفرنسية. وقد صادفت الفترة ما بين **1967-1970** تنفيذ المخطط الثلاثي للتنمية، كما شهدت تطورا محسوبا في أعداد الطلبة، ممّا أثار مشاكل كثيرة على مستوى هياكل الاستقبال الجامعية، التي أصبحت غير قادرة على الوفاء بالحاجة، ممّا ألحّ على ضرورة الإسراع في الإصلاحات الجامعية، وإحداث تغييرات على الجامعة الجزائرية سواء من الناحية التسييرية أو البيداغوجية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه المرحلة شهدت تكوين وزارة جديدة في الجزائر هي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970. (تركي، 1983، الصفحات 152-153)

3.3 مرحلة الإصلاحات الجامعية الشاملة (1971- 1997): يعتبر الكثير من الباحثين أن الكلمة التي ألقاها السيد **"محمد الصديق يحيى"** وزير التعليم العالي والبحث العلمي في المؤتمر الصحفي المنعقد **سنة 1971** هو الوثيقة الوحيدة المرجعية المتعلقة بإصلاح التعليم العالي.(Labidi-D, 1992, p. 124) وقد ركّز من خلالها على ثلاث نقاط رئيسية هي: (الركيبي، 1987، صفحة 57)

- الحث على تكوين الإطارات بحيث تتماشى والإصلاحات التنموية.
- تكوين الإطارات مع الأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية والتكلفة.
- تكوين الإطارات بمعايير ملائمة للمستوى الذي تحتاج إليه البلاد، وأصبح على عاتق الجامعة مهمة كبيرة لتثبيت وجودها بنفسها وتتهيكل لتستجيب لاحتياجات البلاد في جميع المجالات وبأسس ثقافية وفكرية وعلمية موضوعية.

ولذا تعتبر إصلاحات 1971 هي الإصلاح الشامل للتعليم العالي في برامجه ومنهجه وأهدافه التي شرعت فيها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تماشيا مع الأهداف الجديدة، بحيث ارتكز على أسس وقواعد.

وكانت أولى القواعد في الإصلاح الجامعي من الناحية التنظيمية هي محاولة إعادة المراجعة في كل ما هو موروث في التسيير الاستعماري، ممّا أوجب إعادة النظر في الهياكل التنظيمية والإدارية للجامعة.

في سنة 1973، والتي اعتبرت السنة الحاسمة في حياة الجامعة الجزائرية، عملت السلطات الوصية على تغيير نظام الكلية وإقامة جامعات تعمل طبقا لمبادئ تمكنها من أن تصبح المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الموجهة، إذ تم في هذه السنة إلغاء نظام الكليات والتحول إلى نظام المعاهد المتخصصة ذات التسيير اللا مركزي والاستقلالية الكبيرة، بغرض التحكم في استيعاب النمو السريع لعدد الطلبة الوافدين.

كما تزامنت هذه المرحلة مع تطبيق المخطط الرباعي الأول (1970 – 1973) والذي كان يرمي في مجال التعليم إلى توسيع النظام التربوي وديمقراطية التعليم، أمّا المخطط الرباعي الثاني (1974 -1977) فكان يرمي إلى التأكيد على التوجه العلمي والتكنولوجي للتعليم العالي بهدف تكييفه مع المحيط بشكل عام. (بوقرة، 2007، الصفحات 47-49)

4.3 المرحلة الجديدة من الإصلاحات الجامعية: بموجب المرسوم رقم 98-253 المؤرخ في 17 أوت 1998 تم الرجوع إلى نظام الكليات بدل نظام المعاهد، (Belarbi & Ziour, 2003, p. 121) حيث أصبحت الجامعات تتكون من عدد من الكليات والتي أوكلت إليها حسبما نصت عليه المادة (2) من المرسوم المهام التالية:

- التعليم على مستوى التدرج وما بعد التدرج.
- نشاطات البحث العلمي.
- أعمال التكوين المتواصل، وتحسين المستوى وتجديد المعارف.

وقد تم الإبقاء على نفس المهام في المادة (33) من المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 23 أوت 2003 المحدد لمهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، والذي تعمل بموجبه الجامعة الجزائرية حاليا.

وقد رافق تطبيق هذا النظام الكثير من المشاكل على جميع مستويات الجامعة مثل عدم الانسجام في إنشاء الكليات في مختلف الجامعات ومراكز التعليم العالي، وذلك فيما يتعلق بطبيعة الأقسام المشكلة لها وعددها، وكذلك اعتماد أقسام دون توفير مستلزمات ذلك من تأطير تعليمي وأكاديمي ذو مستوى.

وبدل العمل على إصلاح النظام المعتمد مؤخرا، وتحسين أدائه، تقرر عام 2002، اعتماد هيكلة جديدة تخص مدى التكوين المعتمد في منح الشهادات العلمية للتعليم العالي، أو ما يسمى بنظام ل. م. د (LMD) الذي سنتطرق إليه بالتفصيل في هذه الورقة البحثية. (زهرة، 2008، صفحة 28)

ودائما في سياق الإصلاح، شرعت وزارة التعليم العالي في إعداد دفاتر شروط لتمكين الراغبين من الخواص المحليين والأجانب في ضمان إعطاء تكوين عالي، سعيا للانفتاح بشكل أكبر على المبادرة الخاصة في هذا القطاع، وعلى ضوء هذا الدفتر تستفيد المؤسسات الخاصة المعتمدة للتعليم العالي من الاعتراف بشهادتها مثلها في ذلك مثل الجامعات العمومية، وهذا ما يدفع بوزارة التعليم العالي إلى القيام بدور رقابي وضبطي في المجال.

4. الإصلاح الجامعي في الجزائر من خلال تطبيق نظام ل. م. د (LMD):

1.4 نشأة نظام ل. م. د في الجزائر: على ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية الذي صادق عليه مجلس الوزراء المنعقد في 27 أفريل 2002 في الجزائر، وانطلاقا من العمل على المستوى القصير والمتوسط والبعيد، الذي بُرمج في إطار إستراتيجية العشرية لتطوير القطاع للفترة ما بين 2004-2013، فقد أصبح من الضروري إعداد وتطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي تتمثل مرحلته الأولى في وضع هيكلة جديدة للتعلم تكون مصحوبة بتحسين وتعديل مختلف البرامج البيداغوجية وتنظيم جديد لتسيير بيداغوجي. (غيتي، 2012، صفحة 323)

وقد شرعت السلطات العمومية منذ السنة الجامعية 2005/2004 في اعتماد النظام الجامعي الجديد المسمى بالنظام الثلاثي: **ليسانس- ماستر- دكتوراه (LMD)**، قصد الانسجام مع حركية الإصلاح الجامعي العالمية، وتسهيل معادلة الشهادات الجزائرية بالشهادات الأجنبية باعتبار هذا النظام يسمح بالاقتراب أكثر من الحقائق الاقتصادية القائمة، والاستجابة لمتطلبات قطاعات النشاط الاقتصادي، وقد تمّ البدء في تطبيق هذا النظام بشكل تدريجي، وأحيانا بمرافقة جامعات أجنبية لها خبرة في هذا المجال، وهذا طبعا تحت شعار "إصلاح قطاع التعليم العالي في الجزائر"، الذي تطلب إلى جانب إعادة الهيكلة الجديدة ل. م. د (LMD) اللجوء إلى اعتماد مدارس الدكتوراه لضمان تحسين التأطير الجامعي قصد تجميع وترشيد الإمكانات المتاحة لأكثر من جامعة في تخصص واحد.

وفي إشارة لنظام ل. م. د، يمكننا القول بأنه عبارة عن نظام للتعليم العالي يتكون من ثلاثة مستويات شهادة ليسانس (L)، شهادة ماستر (M)، شهادة دكتوراه (D). (الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة ل. م. د، 2011، صفحة 13)

وهو نظام أنجلو سكسوني أثبت نجاعته، طبق بعد ذلك في أوربا (أكثر من 27 دولة) وأوربا الشرقية والصين واليابان وتركيا ثم تونس والمغرب وعدد معتبر من الدول الافريقية...،

ويرتكز هدا النظام على مقاربة متنوعة الاختصاصات، التكوين بالكفاءات وبيداغوجيا عبر مراحل لا نفقية (غير مغلقة). (شبايكي و حفيظ، 2010)

وتتضمن هيكلة الدراسة ثلاث مراحل ليسانس، ماستر، ودكتوراه، فالمرحلة الأولى يتلقى فيها الطالب تكوينا لمدة ثلاث سنوات في شكل سداسيات (سداسيين في السنة الجامعية)، ويتكون السداسي من وحدات تعليمية أساسية واستكشافية وأخرى منهجية أو أفقية، وتتوج هذه المرحلة بالحصول على ليسانس أكاديمي أو مهني، أما المرحلة الثانية وهي مرحلة الماستر فتتضمن تكوينا يمتد لسنتين (أربعة سداسيات)، وقد يكون الماستر مهنيا أو أكاديميا، وأخيرا مرحلة الدكتوراه والتي تلي مباشرة مرحلة الماستر وتمتد لمدة ثلاث سنوات. (المرسوم التنفيدي رقم 08-256 ، 2008)

2.4 **أسباب تبني الجامعة الجزائرية لنظام (LMD):** إن التفكير في الإصلاح الجامعي في الجزائر لم يكن وليد الصدفة، إنما هو حتمية فرضتها التغيرات العالمية الجديدة والتي جعلت من النظام الكلاسيكي نظاما لا يمكنه مسايرة ما يحدث في العالم من مستجدات، وعليه نجد من دوافع انتهاج الجامعة الجزائرية له ما يلي:

- الرغبة في تخطي نواحي النقص في النظام السابق.
- الرغبة في تطبيق ما توصلت إليه الأبحاث البيداغوجية الحديثة.
- الرغبة في تحسين أوضاع الجامعة بصفة خاصة، والمجتمع بصفة عامة.

هذا بالإضافة إلى مجموع الإختلالات التي عرفتها الجامعة الجزائرية جراء تبنيها النظام الكلاسيكي، والتي شكلت دافعا لانتهاج نظام **(LMD)**. ويمكننا اختصار نقائص النظام الكلاسيكي في النقاط التالية:

- **نظام استقبال الطلبة وتوجيههم:** يتميز هذا الأخير بما يلي:

- اعتماد الجامعة على نظام توجيه مركزي، مما تسبب في خيبة أمل الكثير من الطلبة وظهور تبعات تمثلت في ارتفاع نسبة الرسوب. (لونيس و تغليت، 2005، صفحة 240)
- إتباع نمط انتقال سنوي يفتقر إلى المرونة مما زاد من حدة الآثار السلبية لإعادة التوجيه التي عادة ما تنتهي هي أيضا بالرسوب.
- ثقل نظام التقييم والتطبيق الفعلي للبرامج المقررة.
- عدم تناسق الكثير من التخصصات المفتوحة في الجامعة مع شعب البكالوريا الموجودة.

- **هيكلة التعليم وتسييره:** والذي تطبعهما الميزات التالية:

- هيكلة تعليم أحادية غير تفاعلية.
- مسارات تكوين مغلقة.
- حجم ساعي مثقل، ودورات امتحان مضاعفة مما يعيق السير البيداغوجي الحسن.
- ضعف نظام التقييم. (لونيس و تغليت، 2005، صفحة 240)

- **ضعف التكوين وقلة التأطير والتأهيل المهني:** فالملاحظ في النظام السابق :

- نسبة تأطير غير كافية نظرا لتزايد عدد الطلبة (بنسبة 300 %) مما نجم عنه ضعف نوعية التكوين، خاصة فيما يخص مستوى ما بعد التدرج وذلك بسبب هجرة الأساتذة الباحثين.
- عدم وضوح القوانين، خاصة ما يتعلق منها بالعلاقات مع المتعاملين الاقتصاديين.

- محدودية ثقافة التكوين، مما يعني عدم ضمان التفتح الفكري للمتكون وبالتالي عدم قدرته على التكيف مع مختلف المواقف المهنية خاصة الطارئة منها.

كل العوامل السابقة مجتمعة كانت سببا في إقرار السلطات الجزائرية انتهاجها لنظام التعليم الجامعي العالمي **(LMD)**.

3.4 أهداف نظام ل. م. د: بدأت الجزائر بتطبيق نظام ل. م. د منذ سنة 2004، وقد اختارت آنذاك عشر مؤسسات جامعية تجريبية ليعمم بعد ذلك في جميع الجامعات الجزائرية. ومن أهداف التكوين في نظام ل. م. د ما يلي:

- تمكين الجامعة الجزائرية من أن تصبح قطبا للإشعاع الثقافي والعلمي على الأصعدة الوطنية والدولية.
- اشتراك الجامعة الجزائرية في التنمية المستدامة للبلاد.
- المواءمة بين متطلبات التعليم العالي والمتطلبات الضرورية لضمان تكوين نوعي. (شريط، 2014)
- ربط الجامعة الجزائرية بالفضاء العالمي والتفتح أكثر على التطورات العالمية، خاصة المتعلقة منها بالعلوم والتكنولوجيا.
- تشجيع التبادل والتعاون الدوليين.
- تحقيق الأفضل والأحسن للجامعة الجزائرية والرقي بها إلى مصاف الجامعات في الدول المتقدمة وتكييفها مع التطورات والمستجدات العالمية.
- ضمان الجودة في التعليم العالي في سياق يتسم بالعولمة والاقتصاد القائم على المعرفة من جهة، والتنافسية وفعالية أداء الجامعات من جهة أخرى.
- تقاسم التجارب المتعلقة بتعميم النظام التعليمي ل.م.د وتقييمه وتحديد الإجراءات الرامية إلى ترسيخ وتدعيم المرافقة البيداغوجية كآلية لتأمين ضمان الجودة.
- اقتراح مسارات تكوين متنوعة ومتعددة.
- ترقية استقلالية المؤسسات الجامعية من الجانب البيداغوجي.
- نشر الوعي وتعبئة الأساتذة والطلبة والموظفين وصانعي القرار.
- إعادة تحديد المهام الموكلة للجامعة الخاص بالقطاع الاجتماعي والاقتصادي وكذا إعادة ضبط أشكال مشاركتها في حل المشاكل المرتبطة بالنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي.
- المقاربة البيداغوجية بين الطلبة الأساتذة والإدارة ضمن مسعى يضع الطلبة في قلب جهاز التكوين ويجعل من هيئة التدريس العنصر المحرك الذي تقع عليه عملية تعريف برامج التكوين والبحث وتصميمها وتجسيدها تحت مسؤولية وإشراف المؤسسة الجامعية التي خولتها أحكام هذا الإصلاح صلاحيات جديد، ومنحها صفة صاحب المشروع في سياستها التطويرية.
- إرساء تنظيم تعليمي من غاياته تمكين الطالب من اكتساب المعارف وتعميقها وتنويعها في مجالات أساسية تتناسب مع المحيط الاجتماعي المهني مع توسيع فرص التكوين من خلال إدماج وحدات تعليمية استكشافية وأخرى للثقافة العامة باعتبارها العناصر المكونة لمقاربات متداخلة التخصصات تتيح بصفتها تلك المعابر في مختلف المراحل المشكلة للمسالك التكوينية.

- الاستفادة من توجيه ناجح وملائم للطالب يوفق بين رغباته واستعداداته قصد تحضيره الجيد إما للحياة العملية عبر تعظيم فرص اندماجه المهني أو متابعة الدراسة الجامعية. (شريط، 2014)
- إنه نظام يدعم ويرافق كل سياسة ترمي إلى ترقية الابتكار وتوسيع قدرات امتلاك التكنولوجيا في إطار شراكة ديناميكية تجمع بين الجامعات ومخابر البحث والمؤسسات العمومية والخاصة وحتى الهيئات المالية والمستثمرين المحتملين.

5. نظام ل. م. د في الجامعة الجزائرية بين التطبيق وصعوبة التجسيد: إن المتمعن لنظام ل. م. د يرى أنه يسمح بتكوين جامعي يتسم بالحيوية والعصرنة، ويرتبط بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي ومتفتح عليه. لكن أي إصلاح مرهون بمدى توفير الظروف الملائمة لنجاحه وهذا ما يعاب على هذا النظام الذي لم يوفر له المناخ في الوقت الحالي ماديا وبشريا، وهو ما سنرصده من خلال عرضنا لمختلف النقائص التي تتخلل التعليم بالجامعة الجزائرية، مع تحديد مختلف الصعوبات التي تواجهها في تطبيق نظام ل. م. د على مستواها.

1.5 إختلالات التعليم بالجامعة الجزائرية: على الرغم مما حققه التعليم الجامعي في الجزائر من نتائج إيجابية ونتائج هامة خلال العقود الماضية يبقى بعيدا على المستوى المنشود من حيث النوعية والكيفية، وهو اليوم يعاني من مجموعة من الإختلالات والنقائص على مستويات عدة منها الهيكلي والتنظيمي وحتى البيداغوجي والعلمي، يمكن تلخيصها فيما يلي:
- اعتماد وزارة التعليم العالي مركزية توجيه الملتحقين الجدد من الطلبة الناجحين في شهادة التعليم الثانوي (البكالوريا)، مما أفقد هذا النظام التوجيهي مرونته وقاد في أغلب الأحيان البرامج إلى مسالك نفقية مبهمة.
- ارتفاع ظاهرة التسرب الجامعي مما أدى إلى تدني مردود الجامعة الجزائرية وامتداد المدة التي يقضيها الطلبة بالجامعة، ما عقد وضعية الجامعة الاستيعابية.
- أحجام ساعية مكثفة تلزم الطالب بأوقات حضورية مبالغ فيها في قاعات المحاضرات والأعمال الموجهة، على حساب الوقت الواجب تخصيصه لتكوينه الذاتي والتحضير لاستقلاليته المعرفية.
- التخصص المبكر الذي يوجه بمقتضاه الطلبة توجيها مبكرا وعادة ما يكون ابتداء من السنة الأولى جامعي، الذي يبقى في غالب الأحيان توجيها غير ناضج.
- نظام تقييم ثقيل، من خلال اعتماده على الامتحانات النظرية، بالإضافة إلى فترة إجراء هذه الامتحانات التي عادة ما تكون ممتدة بشكل مبالغ فيه، على حساب الزمن البيداغوجي. (غراف، الصفحات 63-64)

- في مجال الهيكلة والتسيير يمكن تسجيل ما يلي:
- اختلال صارخ بين برامج التكوين التي تضمنها الجامعة الجزائرية واحتياجات سوق العمل، الناتج عن غياب تعبير واضح عن الاحتياجات من قبل القطاعات المشغلة لانعدام سياسات تعاونية مدروسة بين قطاعي التكوين وسوق الشغل.
- غياب شبه تام للمعابر نتج عنه انغلاق الفروع، الشيء الذي لا يمكن الطالب من الحفاظ على المعارف المكتسبة والاستفادة منها في مسلك آخر.

- في مجال التأطير تجدر الإشارة إلى ما يلي:
- نقص التأطير ومردودية ضعيفة للتكوين فيما بعد التدرج ، مما أثر على تطوير هيئة التدريس كما ونوعا.
- هجرة الأدمغة واستمرار ظاهرة مغادرة الأساتذة الباحثين نحو آفاق أخرى أكثر جذبا، لاسيما في غياب قانون أساسي خاص محفز وجاذب.
- في مجال المواءمة بين التكوين وسوق الشغل، نسجل ما يلي:
- برامج تكوين أقل ملائمة لمتطلبات التأهيل الحديثة.
- اندماج ضعيف للجامعة في محيطها الاجتماعي والاقتصادي. (غراف، الصفحات 63-64)

2.5 الصعوبات الحالية لتطبيق نظام ل. م. د في الجامعة الجزائرية:
- نقص آلية التأطير مع انعدام شبه كلي لدور الأستاذ الوصي مما يجعل النظام لا يتوافق والطموحات المرجوة منه وهو التكوين النوعي.
- افتقار أغلب جامعاتنا إلى مخابر البحث والكتب العلمية المواكبة للتطور الحاصل في ميدان التعليم مما يجعل الطالب لا يستفيد من الوقت الممنوح له في هذا الإطار.
- عدم تمكن الطلبة من الاستفادة بشكل جدي ولائق من خدمات الإعلام الآلي والإنترنيت.
- قلة المؤسسات الاقتصادية في الوطن مما يرهن فرص إيجاد مناصب العمل.
- انعدام العقود مع الشريك الاقتصادي وغياب كامل للخرجات العلمية والتربصات الميدانية، وأهم مشكل هو قلة الإعلام في الأوساط الطلابية مما يجعل الطلبة المسجلين فيه لا يعرفون أي شيء عنه ولا عن مستقبلهم التعليمي.
- نقص المرافق البيداغوجية من مخابر، قاعات المطالعة، مكتبات متخصصة ...إلخ. (عرابي، صفحة 6)

6. الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة يمكن القول بأن نظام ل. م. د يواجه صعوبات كبيرة في تطبيقه وتعميمه، وإهمال منهجيته السليمة وهي الحوار والنقاش وفتح الباب أمام كل الشركاء لتقديم الآراء حول هذا النظام لكونه ليس متعلقا بالجامعة وحدها بل يتعداها إلى الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، والذي يجب التنسيق معهم بشكل علمي وضمن استراتيجية وطنية شاملة، بما يفضي إلى جعل مخرجات التعليم العالي مطابقة بشكل شبه تام مع متطلبات التشغيل سواء منها المتطلبات الكمية أو النوعية، الأمر الذي يتطلب استعداد واستيعاب المنظومة الجامعية للتحديات التي يفرضها النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المعاصر.

وتجربة الإصلاح الجامعي في الجزائر من خلال تبني نظام ل. م. د وإن استوفت حقها من التحضير المادي والأكاديمي فهي لم تستوف حقها من النقاش حول آلية التطبيق في الجامعة، ويبقى هذا الملف أرضية للنقاش والإثراء، كما أنه يبقى عاملا من عوامل استقرار الجامعة ويساهم في كل ما من شأنه المحافظة على استقرارها ورقيها والنهوض بها إلى مصاف الجامعات العالمية.

قائمة المراجع:

المراجع بالغة العربية:

1- أحمد عرابي. التقنيات البيداغوجية لمتابعة التكوين في نظام ل. م. د للأستاذ الباحث ـ كل الميادين. جامعة ابن خلدون ـ تيارت.
2- الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة ل. م. د. (2011). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
3- المرسوم التنفيذي رقم 08-256 . (19 أوت، 2008). الجريدة الرسمية عدد 48 الصادرة بتاريخ 24 أوت 2008.
4- المرسوم رقم 83-544. (24 09، 1983). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
5- المرسوم رقم 98-253. (17 أوت، 1998). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
6- توفيق زروقي. (2006). العالم الثالث ومشكلاته الاقتصادية والتربوية. مجلة آفاق (العدد 6).
7- رابح تركي. (1983). أصول التربية والتعليم (المجلد الطبعة الثانية). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
8- سعدان شبايكي، ومليكة حفيظ. (أكتوبر، 2010). لماذا اختارت الجزائر نظام التعليم العالي ل. م. د، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 4. تم الاسترداد من:
http://www.univ-medea.dz/revue/images/Volumes/volume4/t2.pdf.
9- عبد الكريم بن أعراب. (فيفري، 2003). مستقبل البحث العلمي في الجزائر. مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (العدد 13). قسنطينة: الجزائر.
10- عبد الله الركيبي. (1987). التعليم العالي في الجمهورية الجزائرية. حوليات الجامعة.
11- عبد الله ساقور. (2002). فعالية النظام الجامعي الجزائري في إنتاج المعرفة و استهلاكها- طلبة قسم علم الاجتماع نموذجا -. مجلة العلوم الإنسانية (عدد 17 جوان 2002).
12- عبد المجيد بوقرة. (2007). الأستاذ وممارسة القيادة الإدارية في الجامعة (رسالة ماجستير).كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، البليدة: جامعة سعد دحلب بالبليدة.
13- علي لونيس، وصالح تغليت. (2005). التعليم العالي في الجزائر في ضوء التغيرات العالمية. الملتقى الدولي الأول نظرة جديدة للتعليم العالي والبحث العلمي بين الضغوطات الداخلية والاختيارات الخارجية. المركز الجامعي العربي بن مهيدي بأم البواقي- الجزائر.
14-كمال شريط. (28 أفريل-1 ماي، 2014). دور الاصلاحات الجامعية في الجزائر (نظام ل. م. د) في تحسين التنسيق بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل. المؤتمر الدولي الثالث بعنوان تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص. عمان، جامعة البلقاء التطبيقية بالتعاون مع أكاديمية جلوان.
15- محمد رزوق. (09-10 مارس، 2004). البحث العلمي في الجامعات العربية ودوره في تحقيق التنمية البشرية. الجزائر: جامعة ورقلة.
16- محمد غلام الله. (جوان، 2004). بناء الجامعة الجزائرية: ثلاث عقود من الانزلاقات الكميّة. الملتقى الدولي حول المنظومات التربوية في المغرب العربي . الجزائر.
17- مصطفى زهرة. (2008). إشكالية التكامل بين الجامعة و المؤسسات الاقتصادية في مجال تكوين الموارد البشرية (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة سعد دحلب بالبليدة.
18- نسرين غيتي. (2012). دور نظام (ل. م. د) في إعداد الموارد البشرية وأهميته. مجلة العلوم الإنسانية (العدد 37).
19- نصر الدين غراف. التعليم الالكتروني ومستقبل الإصلاحات بالجامعة الجزائرية. مجلة RIST ، المجلد 19 (العدد 2).

المراجع بالغة الأجنبية:

20- Belarbi, Y, & Ziour, H. (2003). L'administration de l'enseignement supérieur Algérien : Dysfonctionnement ; contraintes et perspective D'évolution. Revue idara (n° 25).
21- Labidi-D. (1992). Science et pouvoir en Algérie de l'indépendance au plan de recherche scientifique : 1962-1974 . Alger: OPU.